شهادة مشاركة

في ملتقى علمي دولي

يشهد كل من السيد مدير جامعة المغيلي الأهلية بالنيجر و السيد رئيس المركز الدولي للدراسات الاجتماعية و الانسانية أن :

السيد(ة) : بريبش رضا **الصفة :** أستاذ محاضر قسم أ **مؤسسة الإنتماء :** المركز الجامعي إيليزي

قد شارك-ت- في الملتقى العلمي الدولي الموسوم ب " **تطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية** " المنعقد بتقنية التحاضر عن بعد وذلك يوم الجمعة 2025/06/13.

بمداخلة تحت عنوان : آليات المشرع الجزائري لترقية الصادرات خارج المحروقات.

مدير الجامعة

أ.د.عبد المهيمن محمد الأمين

رئيس المركز

د.دلين بهدار زوهدي

حرر بالمملكة المتحدة في 19_06_2025

المركز الدولي للدراسات الاجتماعية و الإنسانية بالمملكة المتحدة

بالتعاون مع جامعة المغيلي الأهلية الدولية بالنيجر

ينظمان ملتقى علمي دولي

تطوير الصادرات خارج المحروقات

في البلدان النامية

ديباجة وإشكالية الملتقى

تعتبر الصادرات قاطرة اقتصاد أية دولة بالنظر إلى أنها مصدر للثروة (أي مصدر للثراء) وأيضا مصدرا هاما للحصول على العملات الصعبة، الأمر الذي يساهم بشكل أو بآخر في التنمية الاقتصادية للدول بشكل عام وشامل ومن ثم الابتعاد عن التبعية المباشرة للبلدان المنتجة لمختلف السلع والخدمات أي الخروج من مشكل الاستيراد الذي يعبر على عن بلدان مستهلكة للثروة. في خضم هذا الدور للصادرات، عملت مختلف البلدان المتقدمة بالخصوص على إيجاد كل السبل الممكنة لتطوير هذه الصادرات من حيث تهيئة الظروف والمناخ المناسبين لنجاح وتطوير تلك الصادرات وهو ما ترجم بالفعل من خلال وضع برامج خاصة لترقية وتشجيع الصادرات سواء من الجانب الفني أو التقني أو من الجانبين المؤسساتي ومن الجانب المالي.

هذا الاهتمام بالصادرات انتقل إلى البلدان النامية وبالخصوص تلك التي اعتمدت ولسنوات وفترات طويلة على المحروقات كمصدر وحيد لإقتصادياتها على غرار بعض البلدان الإفريقية كالجزائر الأمر الذي أفرز أزمات اقتصادية بالنسبة لها. وقد تجلى هذا الاهتمام للبلدان النامية بالصادرات خارج المحروقات من حيث وضع الأطر القانونية والاقتصادية اللازمة لنجاح هذه الصادرات من خلال نقل تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال خاصة التجربة الأوروبية.

محاور الملتقى

المحور الأول: متطلبات تطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية:

- البحث عن مصادر للثروة.
- الخروج عن نظام الاستيراد.

المحور الثاني: النظام القانوني لتطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية:

- مفهوم الصادرات خارج المحروقات.
- النصوص القانونية المنظمة للصادرات خارج المحروقات.

المحور الثالث: الآليات المعتمدة لتطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية:

الآليات المؤسساتية (المؤسسات ذات الطابع العمومي وذات الطابع الخاص)

الآليات الفنية والعملية (التمويل- الضمان- الجمركة...الخ).

المحور الرابع: معوقات تطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية والسبل الكفيلة لمواجهتها:

- المعوقات القانونية.
- المعوقات الفنية والعملية.
- الحلول المقترحة.

شروط المشاركة

- أن لا يكون قد سبق المشاركة بالمداخلة في ملتقى أو مؤتمر أو ندوة أو نشرت كمقال أو أرسلت للنشر.
- الإلتزام بأخلاقيات النشر العلمي.
- يرسل الملخص في حدود 250 إلى 300 كلمة إلى بريد الملتقى ويجب أن يتضمن وجوبا صنف المشاركة أدناه.
- يجب أن لا يقل عدد صفحات المداخلة عن 08 صفحات ولا يزيد عن 18 بأي حال من الأحوال تحت طائلة عدم القبول.
- يجب تحديد صنف المداخلة في الملخص تحت طائلة عدم القبول.
- يمكن قبول المداخلة الثنائية كحد أقصى.

أصناف المشاركة

- المشاركة بمداخلة بدون نشر ------ مجانا.
- المشاركة بمداخلة مع نشر في مؤلف جماعي ذو ترقيم دولي مسجل ومودع بمكتبة المملكة المتحدة(بريطانيا) ---- 20 دولار أو 5000 دج.

تخفض هذه الرسوم إلى النصف لطلبة الدكتوراه و لأعضاء المركز الدولي للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.
يمكن للجزائريين تسديد تلك القيمة بالدينار الجزائري.

مواعيد الملتقى

- تاريخ بداية إستقبال الملخصات : 2025/04/12
- تاريخ نهاية إستقبال الملخصات : 2025/05/12
- تاريخ الرد على الملخصات المقبولة : 2025/05/13
- آخر أجل لإستقبال المداخلات كاملة : 2025/05/27
- تاريخ إنعقاد الملتقى : 2025/06/06.

البريد الإلكتروني الخاص بالملتقى:

icshs.law@gmail.com

المركز الدولي للدراسات الاجتماعية و الانسانية

-المملكة المتحدة-

بالتعاون مع جامعة المغيلي الأهلية الدولية بالنيجر

برنامج الملتقى العلمي الدولي الموسوم

" تطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية "

الذي سيعقد يوم الجمعة 2025/06/13 بتقنية التحاضر عن بعد قوقل ميت

اليوم: الجمعة 2025/06/13

الجلسة الأولى	رئيس الجلسة :		التوقيت : 14:30-17:30
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	د. قسمية الهادي	الجزائر	L'Invertissement Direct Etranger et Diversification économique – Leçons miracle asiatique
02	08 د	د. كريمة عباس	الجزائر	تأمين القرض عند التصدير و دوره في دعم و تطوير الصادرات
03	08 د	أ.د صفيح صادق / د. عامر عامر آسيا	الجزائر	" دراسة تأثير الصادرات خارج المحروقات (كمؤشر على التنويع الإقتصادي) على النمو الاقتصادي في الجزائر
04	08 د	د. الكوط مبارك	الجزائر	تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات – دراسة قياسية لحالة الجزائر 2003-2000
05	08 د	د. قيجي لخضر	الجزائر	الآليات المؤسساتية المعتمدة لتطوير الصادرات خارج المحروقات " في الدول النامية "
06	08 د	د. حسين جلاخ / د. وشاش فؤاد	الجزائر	تنشيط الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال التوجه للدول الأسيوية للفترة 2016-2023
07	08 د	د. بومدين قايدي / د. هيبة مزعاش	الجزائر	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات
08	08 د	د. كروش نوال	الجزائر	تجربة شركة كوندور في التصدير نحو إفريقيا : نموذج جزائري للصناعات التحويلية خارج المحروقات
09	08 د	د. فتحي معيفي	الجزائر	تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر : الواقع و التحديات
10	08 د	د. بوغاري ليلى	الجزائر	البدائل التصديرية في الجزائر : مقاربة إقتصادية قانونية لتنمية ما بعد المحروقات
11	08 د	د. ظاهر قسمية / د. بربيش رضا	الجزائر	آليات المشرع الجزائري لترقية الصادرات خارج المحروقات
12	08 د	د. بن صوط صورية	الجزائر	التجارة الإلكترونية كآلية مستحدثة لتشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات في التشريع الجزائري
13	08 د	د. عيرات لخضر / د. سالمي محمد	الجزائر	قطاع الصناعات الغذائية كنموذج لتطوير و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: الجمعة 2025/06/13

الجلسة الثانية	رئيس الجلسة :		التوقيت : 14:30-17:30
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	د. سعيد سايل	الجزائر	الجزائر و إشكالية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات : دراسة في الواقع و التحديات
02	08 د	أ.د مهداوي عبد القادر/ أ.د يوسفات علي هاشم	الجزائر	التسهيلات الجمركية لعمليات تصدير المنتجات الفلاحية بالجزائر رؤية 2030
03	08 د	د. محمد قدمان	الجزائر	المعيقات السوسيو ثقافية لتطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية
04	08 د	د. نبيل بن موسى	الجزائر	The Environmental Standards and Foreign Trade – What Effects Can They Have on Developing Economies ?
05	08 د	أ.د مصطفى بوحفص / د. بوعبد الله بطاهر	الجزائر	آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر : واقع و آفاق
06	08 د	د. حنان رفاس / د. نصيرة براهمي	الجزائر	تجربة الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات
07	08 د	د. بوزاهر صونية	الجزائر	متطلبات تفعيل ترويج الصادرات على المستوى الجزئي و الكلي
08	08 د	د. هاني محمد / د. عيساوي رياض	الجزائر	دور التسهيلات الجمركية في الرفع من الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية
09	08 د	د. سعيدة عبد الكريم / د.دية السعيد	الجزائر	آفاق تطوير الصادرات غير النفطية في الدول النامية : دراسة تحليلية للقضايا القانونية و الفنية و تجارب دولية رائدة
10	08 د	د. أكلي نعيمة / د. غازي خديجة	الجزائر	نحو إستراتيجية جديدة بديلة للريع النفطي تحقيقا للتنمية المستدامة : إعادة تدوير النفطيات - نموذجا
11	08 د	أ.د قدايفة أمينة / أ.د محمد قرينات	الجزائر	واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2010 - 2024
12	08 د	د. صبرينة عصام / د. أوكيد نبيل	الجزائر	تأمين القرض عند التصدير كآلية محفزة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
13	08 د	د. سميحة بوحفص / د. لحماري منال	الجزائر	إستراتيجيات تعزيز تنمية الصادرات غير النفطية في البلدان النامية : التحديات و الفرص
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: الجمعة 2025/06/13

الجلسة التالثة	رئيس الجلسة :		التوقيت : 14:30-17:30
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	د. ذيب بدرالدين / أ.د. نجوى حرنان	الجزائر	دور الإبتكار في دعم الاقتصاد المستدام و تنويع الصادرات خارج المحروقات : التركيز على حالة الجزائر
02	08 د	د. صفراوي فاطمة / د. صاغورهشام	الجزائر	استراتيجيات دعم و تعزيز الصادرات غير النفطية في الجزائر
03	08 د	د. الفتني ليلى / د. سواكريان	الجزائر	واقع و تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000 -2023
04	08 د	د. بوالخضرة نورة / د. بواب فيصل	الجزائر	الصندوق الخاص لترقية الصادرات : نموذج لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
05	08 د	د. كريمة تدريست	الجزائر	جذب الإستثمار الأجنبي المباشر كآلية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
06	08 د	د. بلقاسمي خالد	الجزائر	الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2023) : الواقع و التحديات
07	08 د	أ.د رضا بن تامي	الجزائر	التجارة الخارجية و رهان ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل اقتصاد السوق " التجربة الجزائرية الواعدة نموذجا "
08	08 د	د. خنافر علي / د. عصيص سارة	الجزائر	الإصلاح القانوني و المؤسسي كمدخل لتطوير الصادرات غير التقليدية في الدول النامية
09	08 د	أ.د إقلولي أولد رابح صافية	الجزائر	التوطين المصرفي : آلية لتنظيم الصادرات في التشريع الجزائري
10	08 د	د. علي مصطفى	الجزائر	La Diversification des Exportations Hors Hydrocarbures dans les pays en Développement : Enjeux , Stratégies et Perspectives
11	08 د	د. كريمة عباس	الجزائر	تأمين القرض عند التصدير و دوره في دعم و تطوير الصادرات
12	08 د	Dr. Asmani Arezki / Mme. Berdous Kahina	الجزائر	Algeria's non-hydrocarbon exports : why has diversification failed ?
13	08 د	د. بزاحي سلوى	الجزائر	" نحو صفقة عمومية محفزة للتصدير في الجزائر : قراءة إصلاحية مقارنة على ضوء التجربة الفرنسية "
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: الجمعة 2025/06/13

الجلسة الرابعة	رئيس الجلسة :		التوقيت : 14:30-17:30
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	د. كريمة بقدي	الجزائر	التجارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول النامية
02	08 د	د. طر ايش ابراهيم	الجزائر	آليات مقترحة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
03	08 د	د. كحلة عبد الغني	الجزائر	The role of trade agreements in promoting Algerian " exports outside hydrocarbons – a case study of Algeria for the period (2000 – 2024)
04	08 د	د. الطيب سلسبيل	الجزائر	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات الغير نفطية : دراسة حالة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر
05	08 د	د. قوادري مصطفاي أحلام / د. غباش فريدة	الجزائر	متطلبات تطوير آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة في الجزائر
06	08 د	د. دحمارنورالدين / د. لعمش عبد الحفيظ	الجزائر	وسائل الإعلام الجزائرية و دورها في ترقية الصادرات البديلة للمحروقات
07	08 د	د. عياد خيرة	الجزائر	الإطار القانوني لتطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية
08	08 د	د. عزي جلول عبد الحكيم	الجزائر	الدور الاستراتيجي للوجستيك في تنويع الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية : التحديات و الحلول
09	08 د	د. بن عجايمية أمين	الجزائر	أثر آليات الدعم العمومي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة تحليلية لواقع الميزان التجاري بين 2003 - 2023
10	08 د	أ.د بوعلي عبد القادر/ د. عميمر فضيلة	الجزائر	ريادة الأعمال الرقمية كآلية لرفع الصادرات خارج المحروقات في الدول النامية
11	08 د	د. رقان لامية	الجزائر	من ريع المحروقات الى الاقتصاد البديل : قراءة و تحليل لمتطلبات تنويع الصادرات في البلدان النامية
12	08 د	د. فنيش بدر الدين	الجزائر	دور الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE) في دعم و اعانة المصدرين خارج المحروقات – وزارة التجارة الجزائرية -
13	08 د	د. عبود عبد المجيد / د. عبود ميلود	الجزائر	آليات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – حالة الجزائر -
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: الجمعة 2025/06/13

الجلسة الخامسة	رئيس الجلسة :		التوقيت : 14:30-17:30
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	أ.د رحيمة حوالف / د. رانية بومدين	الجزائر	دور سلاسل القيمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
02	08 د	أ.د رحيمة حوالف / ط.مروان زكرياء بومدين	الجزائر	دور النظام القانوني في تطوير الصادرات خارج المحروقات و تنويع الاقتصاد الجزائري
03	08 د	د. هاني مريم / د. بن عيسى عبابيس	الجزائر	التكنولوجيا الحديثة كاداة استراتيجية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية
04	08 د	أ.د ارزيل الكاهنة / د. براهمي صفيان	الجزائر	عن المنظومة القانونية المنظمة للصادرات خارج المحروقات في الجزائر
05	08 د	د. ليندة حمادن	الجزائر	Costruction d'une agropole compétitive en Algérie Quelles perspectives pour wilaya de Blida
06	08 د	د. طاهير عبد الناصر	الجزائر	التجارة الالكترونية كآلية مستحدثة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر : دراسة في ضوء القانون رقم 18/05
07	08 د	د. اوباية مليكة	الجزائر	الصندوق الخاص لترقية الصادرات : أي فعالية في تطوير الصادرات خارج المحروقات
08	08 د	د. مبروكي فاتح / د. بن يطو رابح	الجزائر	تحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاديات النامية: بين القيود المؤسسية وضرورات الإصلاح- الجزائر انموذجا -
09	08 د	د. سميرة هارون / د. محفوظ عرابي	الجزائر	دراسة تحليلية لمعوقات تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
10	08 د	د. عيدة قليلش	الجزائر	تشجيع الاستثمار في الصناعة الرقمية كآلية لتنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات
11	08 د	د. بن عجايمية أمين	الجزائر	أثر آليات الدعم العمومي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات : دراسة تحليلية لواقع الميزان التجاري بين 2003 - 2023
12	08 د			
13	08 د			
مناقشة (في حدود 20 د)				

المركز الدولي للدراسات الاجتماعية والانسانية

-المملكة المتحدة-

الملتقى الدولي حول

تطوير الصادرات خارج المحروقات في البلدان النامية

عنوان المداخلة

آليات المشرع الجزائري لترقية الصادرات خارج المحروقات

الاسم واللقب: رضا بريــبش

الدرجة العلمية: استاذ محاضر "أ"

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي ايليزي

البريد الالكتروني:beribeche.rida@cuillizi.dz

الاسم واللقب: ظاهر قسمية

الدرجة العلمية: استاذ محاضر "أ"

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي ايليزي

البريد الالكتروني:

الملخص

تعتبر هذه الدراسة لب إنشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التصدير خارج المحروقات باتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الإرتباط بالبترول وذلك لعدم الإستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية وكذلك السير نحو ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التصدير ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر.

Abstract

This study is central to the Algerian state's current concerns, as it focuses its efforts and resources on promoting non-hydrocarbon exports by taking the necessary measures to reduce dependence on oil due to the constant instability of its prices in international markets. This also necessitates integration into the global economy, thus requiring the removal of all obstacles hindering exports and assessing the development of Algeria's export potential.importance for local development, with the hope that the relevant authorities will take it into consideration and enhance its contribution.

مقدمة

ان الاختلاف في الامكانيات المادية بين الدول وبين البشر عموما يجعل الإنسان يلجأ إلى عملية التصدير و الاستيراد، فيصدر من إنتاجه ما يفيض عن حاجته ويستورد ما يحتاجه لإشباع رغباته المتعددة والمتجددة .

و القائم بعملية المبادلة هذه قد يكون المؤسسة أو الدولة بصفة عامة حيث لا تستطيع إنتاج كل السلع إلا ما يوافق قدراتها و وفرة عناصر إنتاجها، و ذلك ما يسمى بالتخصيص في إنتاج سلعة ما و الاعتماد على دولة أخرى و تتخصص في إنتاج نوع آخر من السلع بتزويدها بها ، و هذا مايسمى بالتجارة الدولية، هذه الأخيرة تعمل على إتاحة الفرص لكل بلد أن يستفيد من مزايا البلد الآخر ، فهي بذلك تسعى إلى إزالة الفوارق بين الحار و المعتدل المتخلف و المتقدم. وبدأت عملية التبادل تأخذ منحنى آخر من عملية الاستيراد إلى عملية التخفيف من الواردات و تشجيع الصادرات, ذلك أن التصدير بحد ذاته أصبح من مصادر تمويل الخزينة و مؤ شرا للدلالة على موقع الدولة في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية ذلك أن قوة الدول تقاس بقوة اقتصادياتها . ولمدى أهمية هذه العملية ارتأينا أن تكون محورا لدراستنا خاصة و أن الجزائر تعاني من أحادية التصدير .

التصدير عملية مهمة للمؤسسة مهما كانت نوعية السلع المصدرة لانه يضمن استمرارية نشاط المؤسسة و كذلك يمكنها من الاحتكاك بالسوق الخارجية مما يؤدي الى تحسين نوعية و كمية السلع المنتجة, و في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر لجأت هذه الاخيرة الى فتح السوق المحلية امام الاستثمارات الخارجية خاصة بعد انتهاجها للنظام الليبيرالي و بالتالي منافسة محلية فيما بين المؤسسات الوطنية و منافسة دولية فيما بين المؤسسات الخارجية لان المنافسة لها اثر عظيم على زيادة قدرات المؤسسة حيث تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي و انتاج سلع ذات جودة عالية تمكنها من الوصول الى اسواق عالمية.

و يعد التصدير خارج قطاع النفط والغاز خيارا استراتيجيا بالغ الأهمية للدولة الجزائرية لتنويع مصادر دخلها القومي والابتعاد عن اقتصاد الريع لا سيما بعد الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار النفط. كما يهدف إلى التخلص من الاعتماد الغذائي على الدول الأجنبية. في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة، تجد الدولة الجزائرية نفسها مضطرة للتكيف مع التغيرات والتطورات لحماية اقتصادها وتنميته وتنويعه.

منذ أوائل التسعينيات، نفّذت الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج وحوافز متنوعة لتطوير الصناعات الغذائية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع. إلا أن هذه الجهود لم تُثبت فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، مما أدى إلى نفقات وتكاليف سنوية باهظة تصل إلى ملايين الدولارات نتيجةً للواردات الكبيرة من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب والزيوت واللحوم.

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية، و خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية .

تهدف هذه الدراسة إلى تناول السياسات والبرامج والحوافز الرئيسية التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز الصناعات الغذائية وتقييم أثرها. ويتمثل سؤال البحث فيما يلي: إلى أي مدى استطاعت الجزائر تطوير الياتها من خلال جهودها لزيادة صادراتها غير النفطية؟

للاجابة على هذه الاشكالية ارتأينا ان نقسم الدراسة الى قسمين ، الاول يبتناول التصدير عموما وفي الجزائر خصوصا، اما القسم الثاني سيتناول الاليات والميكانيزمات القانونية لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتصدير في الجزائر

التصدير ضرورة حيوية واضحة للغاية و فوائده الاقتصادية لا خلاف عليها بل ان التصدير قد يكون هو الطريق الوحيد لانقاذ صناعات تحتاج لاستراد الخامات و الاجزاء ,و لا تجد الدولة العملات الصعبة التي تمول بها هذا الاستراد , و الحقيقة ان مسأتة الحصول على العملات الاجنبية مسألة هامة , و بالاخص بالنسبة للدول النامية.[1]

مطلب 1 : مفهوم التصدير

أولا: مفهوم التصدير على مستوى المؤسسة :

هو عملية تصريف الإنتاج الذي حققته دولة ما إلى دولة أخرى تعاني من نقص في الإنتاج كما أن التصدير هو عملية عبور السلع و الخدمات خارج الحدود الوطنية.

ثانيا : مفهوم التصدير على المستوى الدولي

1- هو مجموعة المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة الأم أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل فيها الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المخططة من أرباح و مبيعات و استقرار و حل مشكلات و غيرها

-2 يشمل الأنشطة الخاصة بتحديد احتياجات المستهلكين في أكثر من سوق وطنية واحدة ثم العمل على إشباع تلك الاحتياجات بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات التي تتلاءم معها[2] .

3- يقصد بالتصدير عموما: عملية البيع التي تقوم بها الدولة أو المؤسسات آو الأفراد للمنتجات و السلع إلى دولة أخرى أو مؤسسات آو أفراد آخرين خارجين عن الحدود السياسية للدولة المصدرة ,وتوجد وظائف أخرى يتطلب إلحاقها بمصلحة التصدير و هي[3] :

- خدمات ما بعد البيع

- الدراسات و العلاقات الخارجية باعتبار مصلحة التصدير همزة وصل بين الشركة المصدرة والشركة المستوردة

- الاستثمار

- وظيفة التسويق

- التمثيل

- المحاسبة

- مصلحة النقل بتحديد من يقوم بعملية النقل, المصدر أو الوسيط أو المستورد

- التامين

- الجمارك والعبور

مطلب 2 : أهمية عملية التصدير

تتضح اهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة,وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات ,وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة ,كما يتضح من العرض التالي.

أولا: خلق فرص عمل جديدة

تجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل في اقتصاديات الدول النامية ,حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت في كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية و كفاءة العمالة.و يؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270ألف فرصة عمل جديدة [4]و لذلك فانه إذا كان سيكتب النجاح ببرنامج الإصلاح الاقتصادي فعلي السياسة الاقتصادية أن تجعل قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة في الاقتصاد وقد أكدت التجربة عددا من الدول على قدرة قطاع التصدير على زيادة فرص العمل.فعلى سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان هونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورا وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين 2الي4 بالمائة [5]

ثانيا: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها احد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف

ثالثا: جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي:

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير,حيث ترجع أهمية الاستثمار المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير.فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية و هو ما تحتاجه الدول النامية للنهوض بالصناعة المحلية.حيث يسمح تواجد رأس المال و توافره بالتوسع في الإنتاج و تنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية وفي أنشاء

صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالسواق الدولية.كما إن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية و الغزل وللمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية ان تجذب قدرا جيدا من الاستثمارات[6].

رابعا: تحقيق معدلات نمو مطردة

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية.هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية,ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة و مرتفعة.

أن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية و جذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى.

وعندما تستقر قناعة المستثمر بان السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير,وقتها فقط تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات تأتي بمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

يكون تحقيق هذه الأهداف عن طريق تضافر و توحد جهود القطاعات المالية و الاستثمارية و التصديرية بالدول للارتفاع بمعدل الاستثمار من 17-18بالمائة [7]كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حاليا إلي نسب تتراوح بين25-28بالمائة مع تشجيع تمويل الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات من المدخرات المحلية[8].

ومما تقدم يتبين مدى أهمية خلق المناخ المناسب لتقدم ونمو قطاع التصدير لما له من مردود ايجابي على خلق فرص عمل جديدة و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية,و إصلاح عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات لتحقيق معدلات نمو متزايدة.

مطلب 3 : دو افع عملية التصدير

يقدم التصدير ميزات عديدة للمصدرين الذين هم أساسا منتجون و لكن و لسوء الحظ لا يستفيد الكثير من المصدرين من الفرص الممتازة الموجودة في السوق العالمية فقد خلقت إعادة ترسيم الحدود السياسية و فتح أسواق جديدة للمستهلكين و الاتفاقيات التجارية التاريخية و منضمة التجارة العالمية فرصا غير مسبوقة لرجال الأعمال في مجال التصدير .فاقتصادنا الحالي اقتصاد عالمي يتأثر بالوصول إلى ثقافات التصنيع العالمية التي أوجدت مصنعين

منافسين قادرين على الإنتاج بشكل ارخص و أسرع و أفضل .وأصبحت الكثير من الدول النامية قادرة بشكل جدي على منافسة الاقتصاديات الراسخة بسبب صلاتها بأنظمة الاتصال العالمي و تطور التلفزيون و الطباعة و الوصول الالكتروني للمعلومات . إن الفرصة مواتية للمنتجين في الدول النامية الآن أكثر من أي وقت مضى للاستفادة من هذه التحولات في الأسواق و التصدير و ذلك للأسباب التالية:

- زيادة المبيعات و الأرباح: إذا كانت الشركة ناجحة محليا فان التوسع في الأسواق الأجنبية

وربما يكون قد تم إنشاء الشركة لأغراض التصدير فقط بعد إجراء تقييم دقيق للمنتج حاليا و الطلب المحتمل في الأسواق الخارجية[9].

- الحصول على حصة في السوق العالمي : من خلال التصدير تتعلم الشركة من منافسيها استراتيجياتهم و الطرق التي استخدموها للحصول على حصة في الأسواق الخارجية.

- توسيع قاعدتها التسويقية في الأسواق المحلية والعالمية: من خلال التوسع في الأسواق الخارجية تستطيع الشركة توسيع قاعدتها التسويقية لتغطي السوقين الأجنبي والمحلي

- التغلب على تقلبات السوق : من خلال العمل في الأسواق العالمية لا تعود الشركة أسيرة للتغيرات الاقتصادية و تباين متطلبات المستهلكين و التقلبات الموسمية في الاقتصاد المحلي .

- الاستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة :يمكن آن يؤدي التصدير إلى الاستفادة من الطاقة الإنتاجية و أن يزيد من طول فترات الإنتاج مما يخفض معدل تكلفة الوحدة و يزيد من موفورات الإنتاج الكبيرة.

- تقوية القدرة على المنافسة:يعزز التصدير الميزة التنافسية للشركة وللبلد فبينما تستفيد الشركة من اكتساب التقنيات و الطرق و العمليات الجديدة تستفيدا لدولة من تحسين الميزان التجاري[10].

- خلق فرص عمل محلية.

- المساعدة على تخفيض العجز التجاري: ظلت صادرات الدول النامية غير النفطية تسهم بشكل تدريجي

في تحسين ميزان المدفوعات.

- إيجاد خبراء دون تكلفة أو بكلفة منخفضة في التصدير:يتخذ القرار في الكثير من الشركات بعدم التصدير نظرا للخوف من المجهول و قد تم إنشاء مؤسسات تنمية الصادرات في الدول النامية بهدف مساعدة الشركات التي رغم قوتها محليا لم تفكر بدخول أسواق التصدير، و يمكن أن تساعد مثل هذه المنظمات و الهيئات الشركات في كل خطوة من عملية التصدير. و هناك دوافع أخرى[11] :

- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر.

- استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في أسواق التصدير.

- فتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق العالم.

- الرغبة في الحصول على عملات أجنبية.

- تصدير الثقافات و التاريخ.

- استغلال عبقرية الزمان و المكان.

- الحاجة إلي تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسة.

- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم.

- تشغيل الفائض الإنتاجي .

- تشغيل الطاقات الزراعية المتاحة أفقيا و راسيا.

- متابعة العلماء و المستهلكين في أسواق التصدير.

مطلب 4 : أهداف عملية التصدير

يرجع اهتمام الدولة والمؤسسات بالنشاط الاقتصادي نتيجة لماله من أهداف تساهم بقدر كبير من رفع الإنتاجية و الزيادة في المداخيل من ناحية أخرى ومن بين أهداف التصدير نذكر مايلي[12]:

أهداف مرتبطة بالإستراتيجية التجارية

تتمثل في تصدير الفائض نتيجة لتشبع السوق الوطني وتجنب المنافسة المحلية :

- التوزيع الجغرافي للمخاطر حيث كلما اتسعت وتنوعت أسواق المؤسسات تنوعت معها إمكانية المخاطر الناتجة عن الخسارة في مناطق معينة هذا ما يوفر دعما لاستقرار المؤسسة.

- التكليف مع المنافسة والاطلاع المستمر علي آخر تطورات السوق و سياسة المؤسسات المنافسة وهذا ما يبين أن من أهم أوجه النشاط التجاري للتصدير الذي يعتمد على مختلف الطاقات و الوسائل الإنتاجية المتاحة من خلال مختلف التعاريف في عدة مستويات .

اللجوء إلى السوق الخارجية و تمدد مشروع المنتوج فللمنتج فترات حياة معينة لا تكون نفسها في معظم الأسواق فللمنتج فترات حياة معينة لا تكون نفسها في معظم الأسواق فهناك أسواق تكون فيها السلة قد بلغت مرحلة التشبع في حين قد تكون مازالت في مرحلة الانطلاق في أسواق أخرى[13] .

أهداف مرتبطة بالجانب المالي :

- زيادة رقم الأعمال و ذلك بزيادة كمية المبيعات واكتساب حصص سوقية اكبر .

- زيادة هوامش المر دودية.

- رفع مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة و الاستفادة القصوى من كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية.

- الحصول على العملة الصعبة.

- الاستفادة من التشجيع الحكومية المحفزة للتصدير مثل الإعفاءات الضريبية ودعم أسعار النقل .

وهذا ما يؤكد على ضرورة تحسين مستوى الصادرات مما يتيح للمؤسسة فرص كبيرة لتحقيق أرباح مالية طائلة .

أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج :

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة حيث يقوم بتقوية لذتها و ذاك باستخدام كل الطاقات الإنتاجية المتاحة (العمالة ، الآلات المستعملة)

- تعويض جهود البحث والتطوير: إن نشاطات البحث والتطوير تأخذ من المؤسسة ميزانيات ضخمة, حتى تتمكن من تنقية هذه النفقات يلزم عليها القيام بتصدير منتجاتها إلى الأسواق ذات مرد ودية اكبر.

- تحسين نوعية المنتجات : إن اللجوء إلى التصدير يحتم على المؤسسة إدخال تحسينات وابتكارات على المنتوج نظرا لاختلاف أذواق ومتطلبات الزبائن في الأسواق الدولية .

- التصدير ودورة حياة المنتوج : إن التصدير يسمح للمؤسسة بتمديد دورة حياة المنتوج ومضاعفات حجم المبيعات في مرحلة النضج.

المبحث الثاني: الصناعات الغذائية آلية للخروج من الصادرات الكلاسيكية

توجد عدة تعريفات للصناعة الغذائية، منها تعريف الهيئة العربية للتنمية الصناعية، الذي ينص على أنها الصناعة المسؤولة عن توفير الغذاء للمواطنين. وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإنتاج الزراعي، وتشمل طيفا واسعا من السلع المصنعة.

المطلب الاول: وضعية الصناعات الغذائية في الجزائر

يعرّف قطاع الصناعات الغذائية أيضاً بأنه "القطاع الذي يُصنّع فائض المواد النباتية والحيوانية التي تتجاوز الاستهلاك الطازج، ويُحوّلها إلى منتجات غذائية أخرى قابلة للحفظ لأطول فترة ممكنة. وهذا يُتيح استخدامها في مواسم خارج نطاق تواجدها الطبيعي، أو استهلاكها في أماكن أخرى غير مناطق إنتاجها، مع الحفاظ على صلاحيتها للاستخدام من منظور الصحة والحيوية". ويمكن تلخيص أهمية الصناعات الغذائية فيما يلي:

• توفير الظروف المثلى لتخزين الأغذية.

• حفظ المواد الخام، متى توفرت، حتى وقت التصنيع.

• توفير غذاء كافٍ لإطعام السكان.

• تسخير التكنولوجيا لتطوير الغذاء البشري.

• تحسين صحة الإنسان.

• سهيل الوصول السريع والسهل إلى الاحتياجات البشرية.

• خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة.

• زيادة القيمة الغذائية للسلع ذات الأسعار المعقولة بإضافة المعادن والفيتامينات.

من خلال هذه التعريفات، يمكن استنتاج أن الصناعات الغذائية تمثل الاستخدام الأمثل والعقلاني لمخرجات القطاع الزراعي، وتحويلها إلى

سلع استهلاكية. وهذا لا يفي فقط بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يضمن أيضًا توفير غذاء متنوع ومغذٍ للسكان.

اولا: أهداف الصناعات الغذائية

*يمكن تلخيص أهمية الصناعات الغذائية فيما يلي: خفض فاتورة استيراد الغذاء.

*تحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات غذائية عالية القيمة.

*استخدام المحاصيل التي قد لا تجد سوقًا رائجة عند نضجها.

*توسيع الإنتاج وزيادة إمكانية التصدير.

*دعم الاقتصادات الريفية والمساهمة في استقرار السكان.

تُشكل الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر بعد قطاع النفط والغاز، حيث تمثل من 50% إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي. ويتسم هذا القطاع بهيمنة القطاع الخاص على ملكية آلات الإنتاج، حيث بلغت قيمة مساهمته المضافة 87% في هذا القطاع عام 2014، مقارنةً بنسبة 12.6% للقطاع العام[14].

ثانيا: وظائف صناعة الأغذية:

تتلخص الوظائف الرئيسية لصناعة الأغذية فيما يلي:

أ/ وظيفة الحفظ:

تتضمن هذه الوظيفة حفظ الأغذية، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظيفة السابقة. تهدف إلى الحفاظ على القيمة الغذائية للأغذية، ويُعدّ التغليف مرحلةً حاسمةً في عملية الحفظ والسلامة. يعمل التغليف على ضمان وصول الغذاء إلى المستهلك في أفضل الظروف.

ب/ الوظيفة الغذائية:

تحافظ تقنيات التصنيع على العناصر الغذائية الطبيعية للمنتجات، وقد تُحسّن قيمتها الغذائية. تحمل العديد من المنتجات ملصقات مثل "غني بالفيتامينات". من ناحية أخرى، تهدف عملية التصنيع إلى جعل الطعام أسهل هضما[15].

ج/مراعاة القدرة الشرائية:

تسعى صناعة الأغذية إلى تمكين المستهلكين من تلبية جزء أكبر من احتياجاتهم. يتحقق ذلك ليس فقط من خلال توفير المنتجات المطلوبة، بل أيضًا من خلال تقديمها بأسعار تناسب القدرة الشرائية للمستهلكين، والتي يمكن أن تتناسب مع ميزانيات الأسر.

د/ وظيفة سلامة الغذاء:

تعدّ ثقة المستهلك بسلامة الغذاء أمرًا حيويًا لصناعة الأغذية. ويُشكّل ضمان سلامة الغذاء عنصرًا أساسيًا في بناء الصورة الذهنية للمنتج. وتتطلب سلامة الغذاء القضاء على نمو الجراثيم أو الحدّ منه، ومعالجة المخاطر المرتبطة بالتسمم الغذائي.

وظيفة سهولة الاستخدام:

مع تزايد ظاهرة النساء العاملات، والعزوبية، وصغر حجم الأسر، تبرز الحاجة المُلحة إلى الأطعمة الجاهزة للأكل أو سريعة التحضير وسهلة التحضير.

من خلال التعريفات المذكورة آنفًا، يُمكن استنتاج أن الصناعات الغذائية تُشكّل فرعًا من الصناعات التحويلية. فهي تُحوّل المواد الزراعية الخام، النباتية والحيوانية على حدّ سواء، لتلبية احتياجات الإنسان، مع الحفاظ على قيمتها الغذائية لأطول فترة ممكنة، وتسهيل نقلها من مكان إلى آخر، مع ضمان صلاحيتها للاستهلاك لفترة طويلة.

المطلب الثاني: آليات تطوير صناعة الأغذية ودعمها في الجزائر

أولت الجزائر اهتمامًا كبيرًا لتطوير صادراتها غير النفطية، وحشدت كافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف لأكثر من عقد من الزمان. نفّذت السلطات العامة عدداً من التدابير والإجراءات والأطر الرامية إلى تعزيز الإنتاج المحلي في

الأسواق الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية، أُنشئت هيئات متخصصة لتشجيع وتطوير الصادرات غير النفطية، والتي نعرضها فيما يلي:

اولا: هيئات دعم الصناعات الغذائية في الجزائر

في هذا القسم، نتناول أهم الهيئات التي وفرتها الدولة الجزائرية لتعزيز الصادرات غير النفطية:

• الوكالة الوطنية لتشجيع الصادرات الخارجية (ALGEX):

أولت السلطات الجزائرية تطوير الصادرات غير النفطية أولوية قصوى، واستخدمت كافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف لأكثر من عقد من الزمان. وقد نفّذت عدداً من التدابير والإجراءات والأطر الرامية إلى تشجيع الإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية. وتندرج هذه التدابير ضمن إطار سياسة توسيع التجارة والاندماج العالمي. ولهذا الغرض، أُنشئت الوكالة الوطنية لترويج الصادرات الخارجية (ALGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004[16]. وتعنى هذه الوكالة بتيسير صادرات المنتجات غير النفطية، وتعمل تحت إشراف وزارة التجارة. وتشمل مهامها ما يلي:

• توسيع التبادلات التجارية والاندماج الدولي.

• العمل كوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.

• صياغة السياسات والاستراتيجيات العامة لتعزيز وتطوير الصادرات خارج قطاع النفط والغاز.

• الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (SAFEX):

لعبت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات، وهي جهة رائدة في تنظيم الفعاليات، دورًا محوريًا في تنظيم المعارض وإنشاء صالونات متخصصة تُسهم في تطوير المهن المرتبطة بالفعاليات. كما ساهمت في تعزيز الصادرات من خلال تنظيم مشاركة الجزائريين في مختلف المعارض والصالونات التي تُقام في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه الإجراءات تدابير الدولة الرامية إلى تشجيع الإنتاج المحلي والصادرات غير النفطية من خلال المديرية العامة للمعرض الدولي الجزائري التي تأسست عام 1964، ثم المديرية العامة للمعرض الوطني عام 1971، والتي تحولت إلى الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات عام 1990.

أ/ غرفة التجارة والصناعة الجزائرية (CACI):

تأسست هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 الصادر بتاريخ 3 مارس 1996. وهي تمثل، على المستوى الوطني وفي دوائرها الإقليمية، المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات تحت إشراف

السلطات الصناعية والتجارية. تتمتع الغرفة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتخضع لإشراف وزير التجارة. تشمل مهامها الرئيسية تمثيل الشركات، وتنشيطها ودعمها، وتوفير التدريب، والتحكيم، والوساطة، والمصالحة.

ب/ الصندوق الخاص لترويج الصادرات:

أُنشئ الصندوق الخاص لترويج الصادرات بموجب قانون المالية لعام 1996. وتُخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في الأنشطة المتعلقة بترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تُقدم منح حكومية من خلال الصندوق الخاص لترويج الصادرات لصالح أي شركة مقيمة تعمل في مجال الإنتاج أو الخدمات، ولكل تاجر مسجل بانتظام في السجل التجاري ونشط في مجال التصدير. ويُحدد مبلغ المنحة الحكومية المتاحة تحت إشراف وزارة التجارة، وفقًا لنسب محددة مسبقًا بناءً على الموارد المتاحة[17].

ج/ الشركة الجزائرية لتأمين ائتمان الصادرات (CAGEX):

تأسست الشركة في 10 يناير 1996، بموجب الأمر رقم 96-07 المتعلق بتأمين ائتمان الصادرات. وقد تمت الموافقة عليها بموجب المرسوم رقم 26-235 الصادر في 20 يوليو 1996، برأس مال قدره 250 مليون دينار جزائري عند تأسيسها، والذي بلغ الآن 450 مليون دينار. تشمل مهامها ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة (المخاطر السياسية لحساب الدولة والمخاطر التجارية لحسابها الخاص)، وضمان نقل الصادرات، وتقديم المشورة والمساعدة للمصدرين، وتزويدهم بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.

ثانيا: الامتيازات:

شهد تشجيع الصادرات غير النفطية العديد من الإصلاحات الاقتصادية، حيث وضعت الدولة أطرًا قانونية وتشريعات لتنظيم عمليات تصدير هذه الصادرات من خلال توفير التسهيلات القانونية والتنظيمية والضريبية[18].

شهد تشجيع الصادرات غير النفطية العديد من الإصلاحات الاقتصادية، حيث وضعت الدولة أطرًا قانونية وتشريعات لتنظيم عمليات تصدير هذه الصادرات من خلال توفير التسهيلات القانونية والتنظيمية والضريبية.

أ/ الامتيازات القانونية والتنظيمية:

لحماية المستهلكين والاقتصاد الوطني، تضع الدولة معايير لضمان الرقابة، وقد وفّرت التسهيلات التالية للمؤسسات لتشجيع الاستثمارات، لا سيما في الصناعات الغذائية:

• منذ عام 2004، أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري سهلة ومباشرة.

• حركة المنتجات الغذائية داخل البلاد، وكذلك أسعارها، تخضع لحرية كاملة.

• قدّمت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا القطاع، حيث موّلت ما بين 60% و70% منه.

• من خلال بنوكها، تموّل الدولة المشاريع المتوسطة والصغيرة في الصناعات الغذائية بمنح قروض بأسعار فائدة معقولة، بلغت 6.5% عام 2003، مع فترة سداد تصل إلى 7 سنوات.

أما بالنسبة لصادرات وواردات المواد الغذائية، فإن القيد الوحيد المعروف هو الرسوم الجمركية، والتي تبلغ 5% للسلع نصف المصنّعة و30% للسلع المصنّعة بالكامل. وقد اعتُمد هذا الشرط لمنح الصناعة المحلية ميزة تنافسية[19].

ب/ المزايا الضريبية

تشمل هذه المزايا الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية. الإعفاءات الضريبية:

تُمنح الإعفاءات الضريبية لأنشطة التصدير على النحو التالي:

• لا تُحتسب الإيرادات الناتجة عن المبيعات وتكاليف النقل والوساطة المتعلقة بالسلع أو المنتجات المُخصصة للتصدير المباشر ضمن الرقم التجاري الخاضع لضريبة النشاط المهني[20].

• تُعفى أرباح الشركات من المبيعات الموجهة للتصدير من الضريبة بشكل دائم.

• تُعفى ضريبة القيمة المضافة على المبيعات المتعلقة بالسلع المُصدّرة من مصادر محلية، وكذلك على مشتريات السلع المستوردة المُخصصة إما لإعادة التصدير بحالتها الأصلية أو لاستخدامها في تصنيع منتجات جاهزة للتصدير.

التسهيلات الجمركية: تشمل هذه التسهيلات:

• تقديم حوافز ضريبية ومالية وإدارية.

• إصدار وثائق العبور الجمركي للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية.

• تفعيل دفتر ATA لمدة عام واحد، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات والمشاركة في المعارض والفعاليات الخارجية، صادر عن الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية.

• تقديم البيانات والإقرارات المسبقة قبل وصول البضائع.

• دفع الرسوم الجمركية والتخليص الجمركي عن بُعد عبر الموقع الإلكتروني المخصص.

ثالثا: سياسة التنويع الاقتصادي الجزائرية

اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية الهامة، تختلف عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد الذي بدأته في يونيو 2016. ويستند هذا النموذج إلى نهج جديد في سياسة الميزانية، يغطي الفترة 2016-2017، ويهدف إلى تحقيق تغيير جذري في هيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030[21].

وتسعى الجزائر من خلال هذا النموذج إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014، ثم الانتقال من الاعتماد المطلق

على قطاع النفط والغاز نحو اقتصاد متنوع وتنافسي. يشمل هذا النموذج سلسلة من الإصلاحات الهيكلية العميقة الممتدة حتى عام 2030، بما في ذلك الجوانب المالية، وإصلاح نظام الدعم الحالي، وتحديث الإدارة، لتمكين الجزائر من الانتقال إلى دولة ناشئة خلال العقد المقبل، عبر ثلاث مراحل نمو:

مرحلة الانطلاق (2016-2019): تركز على تطبيق سياسة التنمية الجديدة، وتتميز بنمو تدريجي في القيمة المضافة عبر مختلف القطاعات وصولاً إلى المستويات المستهدفة.

المرحلة الانتقالية (2020-2025): تهدف إلى إصلاح الاقتصاد الوطني.

مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): بنهاية هذه المرحلة، يكون الاقتصاد قد استنفد قدراته على الإصلاح، وتتمكن متغيراته المختلفة من التقارب عند نقطة توازن[22].

فيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد، يهدف النموذج الجديد إلى تحقيق عدة أهداف خلال الفترة 2020-2030، وهي:

• تحقيق معدل نمو سنوي للقطاعات غير النفطية بنسبة 6.5%، وزيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، يُتوقع أن تتضاعف بمقدار 2.3 مرة.

• زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 5.3% في عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030[23].

• تحقيق هدف التحول في قطاع الطاقة، بما يسمح بخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة المحلي من 6% في عام 2015 إلى 3% سنويًا بحلول عام 2030، وذلك من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الحقيقية وترشيد عملية استخراجها من الموارد الجوفية عند الضرورة فقط لأغراض التنمية.

• تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها وتبذلها الحكومة الجزائرية للنهوض بالصناعات غير النفطية عمومًا، والصناعات الغذائية خصوصًا. وتعاني الأخيرة من نقاط ضعف كبيرة، حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها من خارج قطاع النفط والغاز نسبة ضئيلة جدًا. وقد كلّف هذا الدولة نفقات باهظة تصل إلى ملايين الدولارات لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، كالحبوب والحليب والزيوت وحتى اللحوم. ورغم الإصلاحات والسياسات وبرامج التنمية المُطبقة في القطاع الزراعي (الذي يُعدّ أساس الصناعات الغذائية)، فإنه لا يزال خاضعًا للاعتماد على الصادرات. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

• عدم القدرة على تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الصادرات بسبب ضعف الصادرات من خارج قطاع النفط والغاز.

• على الرغم من الامتيازات والسياسات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية لدعم الصناعات الغذائية، إلا أن فعاليتها لم تُثبت بعد.

• من المستحيل تعزيز الصادرات خارج قطاع النفط والغاز دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية متينة. ورغم السياسات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات الغذائية، فإن نسبة هذه الشركات لا تزال منخفضة وضعيفة للغاية.

• من الضروري تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لإزالة جميع العقبات التي تواجه المصدرين خلال عملية التصدير.

---

[1] - الواسع أمال و آخرون : التصدير خارج قطاع المحروقات : مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، فرع مالية ، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المركز الجامعي لبرج بو عريريج ، 2006/2005 ، ص 19.

[2] - فريد النجار : تسويق الصادرات العربية : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 32

[3] - صديق محمد عفيفي : التسويق الدولي : مكتبة عين الشمس للنشر و التوزيع المكتب العربي الحديث ، ط 10، 2003، ص 13.

[4] - سليماني سهام و آخرون : التسويق البنكي , مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، إدارة أعمال ، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص59..

[5] -www. MTI.GOV. EG

[6] - فريد النجار : المرجع السابق ، ص124

[7] - مصطفى سيد أحمد:التسويق العالمي,ط1,شركة ناس للطباعة,التوزيع,دار الكتب المصرية,مصر,2001،ص 14

[8] - سليماني سهام، مرجع سابق

[9] - ايوب ابراهيم سميرة:اقتصاديات النقل,دار الجامعية الجديدة,الاسكندرية,مصر,2002

[10] -الواسع امال، مرجع سابق ص 27

[11] - صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص 45

[12] -المرجع نفسه.

[13] - الاطرش الطاهر:تقنيات البنوك,ط1,ط2,ديوان المطبوعات الجامعية,2001

[14] - حمشة عبد الحميد: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر- , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر – بسكرة-, 2013/2012

[15] -الاطرش الطاهر، مرجع سابقن ص 22

[16] -المرجع نفسه.

[17] - شرفاوي عائشة: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية الحالية (حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001 ، ص ص . 108 – 109

[18] -- عبد المجيد قدي: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2009 ، ص ص . 10 – 11

[19] - سالم حسن علي:التجارة الدولية الميسرة, بيت الافكار الدولية للنشر و التوزيع, الرياض,2003

[20] -http://www.bank-of-algeria.dz

[21] - شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص 111

[22] - عبد الرزاق بن هارون : إستراتيجية ترقية الصادارت غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية ,الشعبة :علوم اقتصادية ,التخصص :اقتصاد وتسيير بترولي , جامعة قاصدي مرباح – ورقلة , 2013/2012

[23] -المرجع نفسه.